من مرفقات ندوة بعنوان:

"إعلان نتائج تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٨ في مصر"
بالتعاون مع المجلس الوطني المصري للتنافسية

الأربعاء ١٧ اكتوبر ٢٠١٨، من الساعة التاسعة صباحاً إلى الواحدة ظهراً

ملخص النتائج الرئيسية لتقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

في خضم التغير التكنولوجي السريع، والاستقطاب السياسي وضعف التعافي الاقتصادي، أصبح من الضروري أن نحدد ونقيم وننفذ مسارات جديدة لتحقيق النمو والرخاء. ونظرا لأن الإنتاجية تشكل أهم العوامل المحددة للنمو والدخل طويل الأجل، يقوم مؤشر التنافسية العالمية الجديد ٤,٠ في هذا التقرير بإلقاء الضوء على مجموعة من العوامل الجديدة اللازمة لتحقيق الإنتاجية في عصر الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى أداة لتقييم هذه العوامل. في هذا الإطار تلخص النتائج الرئيسية التالية هذه الأداة الجديدة ونتائجها وفقا لتحليل أداء الدول المختلفة على المستوى العالمي والإقليمي والقُطري.

أداة جديدة لفهم وتقييم القدرة التنافسية للدول

مفاهيم جديدة: مع إدراج مفاهيم جديدة وتكثيف جهود جمع البيانات الجديدة، يقدم لنا مؤشر التنافسية العالمية الجديد رؤى جديدة وأكثر دقة حول العوامل التي ستزداد أهميتها في ظل التطور السريع للثورة الصناعية الرابعة وهي: رأس المال البشري، والابتكار، والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات وسرعة التطور، والتي يتم رصدها من خلال عدد من المفاهيم الجديدة المهمة (مثل ثقافة ريادة الأعمال، والشركات التي تتبنى الأفكار غير التقليدية، وتعاون الأطراف المعنية المتعددة، والتفكير النقدي، والجدارة، والثقة الاجتماعية). وهذه العوامل تكمل الركائز التقليدية (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية المادية، واستقرار الاقتصاد الكلي، وحقوق الملكية، وسنوات الدراسة).

معايير جديدة: استحدث المؤشر درجة جديدة للتقدم الذي تم إحرازه وتتراوح من ٠ إلى ١٠٠، حيث ١٠٠ الدرجة المثلى في المؤشر، وبالتالي السياسات المستهدفة. ويجب أن تسعى كل دولة إلى تحقيق أقصى قدر من الدرجات في كل ركيزة، حيث تشير الدرجات التي تحصل عليها الدولة إلى مدى التقدم الذي أحرزته في هذه الركيزة.

اثنا عشر ركيزة تنافسية: يبلغ إجمالي عدد المؤشرات ٩٨ مؤشرا تستند إلى مجموعة من البيانات من المنظمات الدولية وإلى استطلاع رأي الرؤساء التنفيذيين الذي يجريه المنتدى الاقتصادي العالمي. وتم تقسيم هذه المؤشرات إلى ١٢ ركيزة تعكس مدى تعقيد/ تطور محركات الإنتاجية والبيئة التنافسية. وتشمل هذه الركائز: المؤسسات؛ البنية التحتية؛ اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ استقرار الاقتصاد الكلي؛ الصحة؛ المهارات؛ أسواق المنتجات، سوق العمل؛ النظام المالي؛ حجم السوق؛ ديناميكية الأعمال؛ والقدرة على الابتكار.

فرص متكافئة لكافة الاقتصادات: خلال النصف الثاني من القرن العشرين بدا الطريق إلى التنمية واضحا نسبيا، وكان من المتوقع أن تحقق الاقتصادات منخفضة الدخل التنمية من خلال الاتجاه نحو التصنيع عن طريق الاستفادة من العمالة منخفضة المهارات. ولكن في ظل الثورة الصناعية الرابعة أصبح ذلك التسلسل أقل وضوحا، خاصة وأن تكلفة التكنولوجيا ورأس المال أصبحت أقل من أي وقت مضى ولكن يعتمد نجاح استخدامها على عدد من العوامل الأخرى. ويعكس مؤشر التنافسية العالمية الجديد ٤,٠ هذا التعقيد والتطور المتنامي لترتيب أولويات السياسات من خلال منح أوزان ترجيحية متساوية للركائز بدلا من منحها وفقا لمرحلة التنمية الحالية لكل دولة. حيث يقدم المؤشر لكل اقتصاد فرصة تحديد مساره نحو تحقيق النمو. وبينما يعتمد التسلسل على أولوية كل اقتصاد، يؤكد المؤشر على حاجة

الاقتصادات إلى تبني نهجا كليا للتنافسية بدلا من التركيز على عامل معين فقط، فتحقيق أداء قوي في إحدى الركائز لا يمكن أن يعوض ضعف الأداء في ركيزة أخرى. فعلى سبيل المثال، الاستثمار في التكنولوجيا فقط بدون الاستثمار في المهارات الرقمية لن يسفر عن تحقيق أي مكاسب إنتاجية مجدية، ولزيادة القدرة التنافسية، يجب عدم إهمال أي مجال من المجالات.

النتائج الإقليمية والقُطرية

الاقتصادات العشرة الأولى: حصلت الولايات المتحدة على أعلى نقاط (الأقرب للدولة المثالية وهي التي تحقق نتائج مثالية في كل ركيزة من ركائز المؤشر). وحصلت الولايات المتحدة على ٨٥,٦ نقطة، أي أقل من الدرجة الكاملة (١٠٠) بـ ١٤ نقطة مما يشير إلى أنه حتى الاقتصاد الذي احتل المركز الأول في المؤشر من بين ١٤٠ دولة مازال بحاجة لتحقيق مزيد من التحسن. وجاءت سنغافورة في المرتبة الثانية (٨٣,٥ نقطة)، وألمانيا (٨٢,٨ نقطة) ثم سويسرا (٨٢,٦ نقطة) في المركز الرابع، تليها اليابان (٨٢,٥ نقطة)، وهولندا (٨٢,٤ نقطة)، وهونج كونج (٨٢,٣ نقطة، ثم المملكة المتحدة (٨٢,٠ نقطة) والسويد (٨١,٧ نقطة) والدنمارك (٨٠,٦ نقطة).

الأداء الإقليمي: يبلغ متوسط النقاط على المستوى العالمي ٦٠,٠ نقطة؛ بين الولايات المتحدة في المركز الأول (٨٥,٦ نقطة) وتشاد في الترتيب ١٤٠ (٣٥,٥ نقطة)، واتسم أداء الدول والمناطق الإقليمية بالتنوع. حيث تضمنت منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية سبعة اقتصادات جاءت في المراكز العشرة الأولى (الأكثر تنافسية)، بينما حققت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، والتي تنتمي إليها الثلاثة اقتصادات الأخرى في العشرة الأولى، أعلى متوسط (٧٢,٦) متقدمة على منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية (٧٠,٨)، في حين جاءت ١٧ دولة من بين ٣٤ دولة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي شملها المؤشر، ضمن ٢٠ دولة في الترتيب الأخير في المؤشر على مستوى العالم، وجاء متوسط المنطقة منخفض (٤٥,٢)، أي أقل من النصف. تجدر الإشارة هنا إلى أهمية المتوسطات الإقليمية لإجراء المقارنات العالمية، إلا أن هناك تباينات واسعة بين البلدان في كل منطقة، مما يعني أن الاقتصادات لا تعوقها بالضرورة الجغرافيا في سعيها إلى المنافسة. ويشير وجود الدول التي يتسم أداؤها بالتقدم أو التدني في كل منطقة إلى الحاجة إلى سياسات وقيادة استباقية. على سبيل المثال، هناك أربعة مجموعات مختلفة في أوروبا ذات مستويات تنافسية شديدة التباين، ففي كتلة الاتحاد الأوروبي، جاءت ألمانيا في المركز الثالث (٨٢,٨ نقطة) وهي بذلك أعلى بمقدار ٢٠ نقطة من اليونان التي جاءت في المركز ٥٧ وحصلت على ٦٢,١ نقطة. وفي أمريكا اللاتينية، جاءت تشيلي في المركز ٣٣ (٧٠,٣ نقطة) وهو تقريبا ضعف النقاط التي حصلت عليها هايتي التي جاءت في المركز ١٣٨ وحصلت على ٣٦,٥ نقطة. وتقدمت موريشيوس التي جاءت في المركز ٤٩ (٦٣,٧ نقطة) - وهي بذلك صاحبة أفضل أداء بين الدول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - على تشاد بما يقرب من ٣٠ نقطة وأكثر من ٩١ مركزا. وفي منطقة جنوب شرق آسيا، جاءت سنغافورة في المركز الثاني (٨٣,٥ نقطة) متقدمة بمقدار ٣٤ نقطة على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والتي جاءت في الترتيب ١١٢ وحصلت على ٤٩,٣ نقطة. وفي بعض الحالات كان فارق النقاط بين دولتين متجاورتين كبيرا؛ فمثلا هناك ما يقرب من ٢٠ نقطة بين جمهورية الدومينيكان (٥٧,٤) وهايتي (٣٦,٥)، وبين كولومبيا (٦١,٦) وفنزويلا (٤٣,٢) وبين تايلاند (٦٧,٥) وكامبوديا (٥٠,٢).

أداء مختلط لدول مجموعة العشرين والبريكس BRICS: في مجموعة العشرين، كان الفرق ٣٠ نقطة و٨٠ مركزا بين الولايات المتحدة التي جاءت في المرتبة الأولى (٨٥,٦ نقطة) والأرجنتين التي جاءت في المركز ٨١ (٥٧,٥ نقطة) وهما أفضل وأسوأ اقتصادين على التوالي في المجموعة. أما في مجموعة البريكس BRICS والتي تتضمن عددا من الأسواق الناشئة الكبيرة، كانت الصين الأكثر تنافسية، حيث احتلت المرتبة ٢٨ وحصلت على ٧٢,٦ نقطة، يليها الاتحاد الروسي، الذي جاء في المرتبة ٤٣، وهما الدولتان الوحيدتان بين الدول الخمسين الأولى في المؤشر. ثم جاءت الهند في المرتبة ٥٨ متقدمة بخمسة مراكز عن عام ٢٠١٧وبـ ٦٢,٠ نقطة، وهي بذلك سجلت أكبر تقدم لأي دولة داخل مجموعة العشرين، بينما تراجعت جنوب أفريقيا خمسة مراكز هذا العام إلى المرتبة ٦٧، وجاءت البرازيل في المركز الأخير داخل المجموعة حيث تراجعت ثلاثة مراكز إلى المركز ٧٢. وتصدرت اليابان دول مجموعة العشرين في ركيزة الصحة حيث حصلت على الدرجة الكاملة، بينما احتلت جنوب أفريقيا المركز ١٢٧ وحصلت على ٤٣,٢ نقطة. وجاءت الفوارق بين الدول في ركيزة النظام المالي طفيفة؛ حيث جاء الفرق بين كندا التي حازت على الترتيب السادس بـ٩٤,٥ نقطة وإيطاليا التي جاءت في المركز ١٢٥ (٧٦,٣ نقطة) أقل من عشرين نقطة، وذلك خلافا لركيزة الاستقرار الاقتصادي الكلي. فقد حصلت ١١ دولة من الـ ١٩ دولة الأعضاء بالمجموعة على أكثر من ٩٠ نقطة في ركيزة الاستقرار الاقتصادي الكلي، واتسم أداء كل من تركيا (المركز ١١٦ بـ٦٧,٣ نقطة)، والبرازيل (المركز ١٢٢ بـ٦٤,٦ نقطة) والأرجنتين (المركز ١٣٦ بـ٤٤,٩ نقطة) بالتقلب. وجاءت كوريا في المركز الأول على المستوى العالمي في ركيزة انتشار الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث جاءت نتيجتها في هذه الركيزة شبه مثالية (٩١,٣ نقطة). في حين جاءت الهند بين الدول الأضعف أداء في

هذه الركيزة؛ حيث احتلت المركز ١١٧ بـ ٢٨ نقطة، على الرغم من أن بها قطاع لتكنولوجيا المعلومات حيوي وهام. كما أن هناك فجوة في البنية التحتية بين الدول الأعضاء بمجموعة العشرين (فعلى سبيل المثال هناك فرق بحوالي ٣٠ نقطة بين كل من اليابان وإندونيسيا في هذه الركيزة، وهما الدولتين الأفضل والأسوأ أداء في المجموعة على التوالي). فضلا عن ذلك هناك تباينات شديدة بين الدول في ركيزة القدرة على الابتكار، ففي حين اتسم أداء ألمانيا (٨٧,٥) والولايات المتحدة (٨٦,٥) واليابان (٧٩,٣) والمملكة المتحدة (٧٩,٢) وكوريا (٧٩,٢) بالقوة، جاء أداء باقي الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة العشرين أدنى كثيرا. وتشابهت نتيجة الصين في ركيزة الابتكار (٦٤,٤) مع نتيجة إيطاليا (٦٥,٨)، وهي نتيجة غير بعيدة عن نتيجة أستراليا (٦٩,٨)، وأعلى بـ ١٠ نقاط عن الهند (٥٣,٨) وروسيا (٥٠,٧).

الاتجاهات العالمية وتأثيرها

يجب على جميع الاقتصادات أن تتخذ تدابير تنافسية أوسع نطاقا اليوم للحفاظ على النمو والدخل في المستقبل: تظهر نتائج التقرير وجود علاقة ترابط قوية بين التنافسية ومستوى الدخل، فعلى سبيل المثال، احتلت الاقتصادات مرتفعة الدخل العشرين مركزا الأولى بأكملها، في حين جاءت ثلاثة اقتصادات فقط لا تقع في شريحة الدول مرتفعة الدخل ضمن الأربعين دولة الأولى في المؤشر: ماليزيا (المركز ٢٥)، الصين (المركز ٢٨)، وتايلاند (المركز ٣٨). إلا أنه بينما اتسم أداء بعض الاقتصادات بالارتفاع جاء أداء دول أخرى منقوصا من حيث وضع أسس بناء القدرة التنافسية مقارنة بمستواها الحالي من الدخل. والاقتصادات التي جاء أداؤها التنافسي منقوصا مقارنة بمستوى دخلها الحالي قد يصعب عليها المحافظة على هذا المستوى دون تحسين قدرتها التنافسية. ومعظم هذه البلدان غنية بالموارد المعدنية، مثل قطر وبروناى دار السلام والكويت وترينيداد وتوباغو وفنزويلا. وجاءت نتيجة فنزويلا أقل بمقدار ٣٠ نقطة تقريبا من تشيلي رغم تشابه مستوى دخلهما. وبوجه عام، يجب على الدول الرامية إلى تحقيق نمو مستدام وزيادة مستويات الدخل أن تستثمر في المجالات التي لا تتمتع فيها حاليا بأداء قوي.

تعزيز أسس التنافسية اليوم يحسن القدرة على الصمود أمام الصدمات في المستقبل: أصبح تعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات من خلال التنافسية أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل التقلبات الحالية وأوجه الضعف المتعددة والتغير التكنولوجي والتوترات الجغرافية السياسية في جميع أنحاء العالم. وتشير نتائج التقرير إلى أن البلدان التي تعمل على تحسين أدائها في ركائز مؤشر التنافسية العالمية الجديد ٤,٠ لديها قدرة أكبر على مواجهة الصدمات المختلفة. وبالمثل، الدول الأكثر تنافسية تكون أفضل استعدادا لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة.

بينما الانفتاح أمر جيد لتحقيق النمو، إلا أنه يتعين على الحكومات أن تدعم الخاسرين بسبب العولمة: ففي ظل تصاعد التوترات التجارية وردود الفعل السلبية ضد العولمة، يشير التقرير إلى أهمية الانفتاح للتنافسية: فالاقتصادات الأكثر انفتاحا تكون أكثر ابتكارا وأسواقها أكثر تنافسية. ولكن بينما شكل الانفتاح "مكسبا متبادلا" للدول، كان في بعض الأحيان "مكسبا وخسارة" داخل البلدان. ومحاولة معالجة عدم المساواة عن طريق عكس نهج العولمة لها مردود عكسي بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام. لذلك ينبغي أن تركز السياسات على تحسين أوضاع أولئك المتأثرين بالعولمة بدلا من تبني السياسات الحمائية، فبيانات مؤشر التنافسية العالمية والبيانات من مصادر أخرى تشير إلى أن سياسات إعادة التوزيع وشبكات الأمان والاستثمار في رأس المال البشري وتبني المزيد من الضرائب التصاعدية تعمل على الحد من عدم المساواة دون المساس بمستوى القدرة التنافسية للدول. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشمل تعريف الانفتاح مفاهيم أخرى غير التجارة، وحرية تنقل الأفراد وتبادل الأفكار. فباستخدام هذا التعريف، نجد سنغافورة وألمانيا وهولندا والسويد وفنلندا والولايات المتحدة في مقدمة الدول الأكثر انفتاحا في العالم، في حين أن جمهورية إيران الإسلامية وإثيوبيا من بين أقل البلدان انفتاحا، بينما تظهر البرازيل والهند "منغلقة" نسبيا.

القفزات الاقتصادية القائمة على التكنولوجيا لا تزال بعيدة المنال: ما زال أمل استغلال التكنولوجيا لتحقيق قفزات اقتصادية غير محقق إلى حد بعيد، فبرغم وجود ٤,٥ مليار هاتف ذكي قيد الاستخدام في العالم إلا أن أكثر من نصف البشرية لم يسبق لهم الاتصال بالإنترنت. وبرغم الأمل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الإنتاجية - وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون محفزا لمحركات أخرى للإنتاجية، مثل الابتكار وديناميكية الأعمال – إلا أنه من الخطأ الاعتماد على التكنولوجيا وحدها لحل جميع المشكلات في التعليم والصحة والحوكمة أو البنية التحتية للنقل، على سبيل المثال. وبالنسبة للعديد من الاقتصادات الأقل تنافسية، مازالت الأسباب الرئيسية لتحقيق هذه الاقتصادات معدلات نمو بطيئة هي ذات القضايا التنموية "القديمة" مثل المؤسسات

والبنية التحتية والمهارات. ولا يمكن تجاهل هذه القضايا لتحقيق قفزات اقتصادية قائمة على التكنولوجيا تتيح مسار جديد للتنمية بالنسبة للاقتصادات منخفضة الدخل.

سرعة التطور والاستعداد للمستقبل مهمان في عالم متغير: في خضم التحولات والاضطرابات الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة، أصبحت القدرة على التكيف وسرعة التطور لجميع الأطراف المعنية - الأفراد والحكومات والأعمال - من السمات الرئيسية الواجب توافرها في الاقتصادات الناجحة. ويقوم مؤشر التنافسية العالمية برصد هذه المفاهيم؛ حيث تظهر النتائج، على سبيل المثال، أن حكومة سنغافورة هي "الأكثر استعدادا للمستقبل" (٨٥,٦ نقطة)، تليها لكسمبورغ (٧٩,٠ نقطة) والولايات المتحدة (٧٨,٣ نقطة). وجاءت حكومة الإمارات العربية المتحدة (٧٦,٧ نقطة) وحكومات أربعة دول خليجية أخرى ضمن المراكز العشرة الأولى في هذه الركيزة، وكذلك حكومة ماليزيا والتي جاءت في المركز التاسع في هذه الركيزة بـ ٧١ نقطة. بينما جاءت حكومات البرازيل (المركز ١٢٩، بـ ٢٤,٩ نقطة) واليونان (المركز ١٣٥ بـ١٩,٤ نقطة) وفنزويلا (المركز ١٤٠ والأخير، بـ٧,٨ نقطة) من بين أقل البلدان "استعدادا للمستقبل". وتشكل المهارات السكانية معيارا آخر للتكيف، ففي وجود المهارات المناسبة، يمكن للعمال أن يصبحوا من الفاعلين في التحول الاقتصادي بدلاً من أن يكونوا ضحايا له. حيث تشير النتائج إلى أن القوى العاملة في السويد هي الأكثر ذكاء من الناحية التكنولوجية (٨٠,٦)، في حين أن التدريب المهني في سويسرا هو الأكثر تقدماً في العالم (٩٢,٣). كما جاءت سويسرا الأكثر فاعلية في سياسات سوق العمل النشطة التي تشجع على إعادة تشكيل المهارات وإعادة التدريب، في حين جاءت الشركات الأمريكية الأكثر استعدادا لاحتضان المخاطر أو لأفكار الأعمال غير التقليدية (٧٧,٥).

لا يزال ضعف المؤسسات يعيق التنافسية: ما زال ضعف المؤسسات - والتي تشمل الأمن وحقوق الملكية ورأس المال الاجتماعي والضوابط والتوازنات والشفافية والأخلاقيات وأداء القطاع العام وحوكمة الشركات - يعيق التنافسية والتنمية والرفاهة في العديد من البلدان. وجاءت ركيزة المؤسسات كثاني أدنى نقاط في الركائز الاثني عشر للتنافسية (بعد ركيزة الابتكار)، بمتوسط ٥٣ نقطة، أي أعلى قليلا من النصف. حيث أثر أداء ١١٧ دولة من إجمالي ١٤٠ دولة في ركيزة المؤسسات سلبا على النقاط التنافسية لهذه الدول بشكل عام. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومات الاهتمام بالمعارف التقليدية والناشئة لتعزيز البيئة المؤسسية كأحد عوامل الإنتاجية، فرأس المال الاجتماعي على سبيل المثال، وهو مفهوم واسع يجسد نوعية العلاقات الشخصية والاجتماعية، وقوة الأعراف الاجتماعية ومستوى المشاركة المدنية في المجتمع، يخلق مزيدا من التماسك داخل المجتمع ومن الثقة بين الناس، وبالتالي يعمل على تقليل تكاليف المعاملات. وحصل كل من أستراليا (٦٦,٢) ونيوزيلندا (٦٦,٠) على أعلى نقاط في رأس المال الاجتماعي، بينما حصلت الصين (٤١,٠، ١٢٥) وروسيا (٤٣,٩، ١١٧) على نقاط أدنى، وجاءت بوروندي (٣٥,٢) واليمن (٣٧,٨) في المركز الأخير.

لا تزال صيغة الابتكار غير واضحة بالنسبة لمعظم الاقتصادات: في الماضي كان الابتكار هو ما يحافظ على الاقتصادات الأكثر تقدما، وأصبح اليوم ضروريا لجميع الاقتصادات المتقدمة وأولوية لعدد متزايد من البلدان الناشئة. إلا أن الغالبية العظمى من هذه الاقتصادات تكافح لجعل الابتكار محركا مؤثرا للنمو. حيث تُظهر النتائج وجود عدد قليل من قوى الابتكار في العالم، بما في ذلك ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا؛ وبلغ المتوسط العالمي في ركيزة القدرة على الابتكار ٣٦ درجة، وهو الأدنى على الإطلاق بين الركائز الاثني عشر. وجاءت نتائج ٧٧ دولة من بين ١٤٠ دولة تم دراستها في ركيزة القدرة على الابتكار الأضعف بين جميع النتائج، ففي الغالبية العظمى من الدول، لا تزال القدرة على الابتكار محدودة للغاية أو تقتصر على عدد قليل جدا من القطاعات. ولمساعدة الدول على حل لغز الابتكار، يلقي مؤشر التنافسية العالمية الجديد الضوء على محركات عملية الابتكار، من الأفكار إلى تسويق المنتجات. وكثير من هذه العوامل هي عوامل غير ملموسة، وغالبا ما تدعمها عوامل ثقافية؛ فمثلا يرصد المؤشر بشكل ملحوظ الموقف تجاه مخاطر ريادة الأعمال؛ حيث تظهر النتائج حصول إسرائيل (٨٣,١) والولايات المتحدة (٧٩,٤) على نقاط أعلى في هذه الركيزة، بينما تميل نتائج معظم المجتمعات الآسيوية إلى التراجع، لا سيما في كوريا (المركز ٧٧ بـ٤٧,٥ نقطة). كما يرصد المؤشر التنوع كأداة تمكينية مهمة للإبداع. حيث جاءت كندا في المركز الأول في تنوع قوة العمل بـ ٨١,٥ نقطة، متقدمة على سنغافورة والولايات المتحدة. ويعمل وجود ثقافة مؤسسية سليمة على تعزيز الإبداع من خلال تمكين الموظف وتشجيعه على الابتكار والتحدي والتجربة. وتعد الثقافة المؤسسية في الدنمارك (٨٤,٩) والسويد (٨٣,٨) ودول الشمال الأخرى الأقل هرمية، في حين أن المجتمع الأبوي في العديد من الاقتصادات الآسيوية يُترجم إلى هياكل عمل أكثر هرمية، على سبيل المثال في كوريا (المركز ٨٨ بـ٥١,٠ نقطة) والصين (المركز ٥٠ بـ ٥٨,٥ نقطة).

لا يزال النظام المالي يشكل أحد مصادر الضعف في بعض الاقتصادات: استحدث مؤشر التنافسية العالمية الجديد مقياسا جديدا للاستقرار المالي. وبالاستفادة من تجربة الأزمة المالية العالمية، يرصد المؤشر قوة القطاع المصرفي، مستخدما تدابير مثل سلامة النظام المصرفي، والقروض غير العاملة، والفرق بين المعروض الائتماني واتجاهه، ونسبة رأس المال التنظيمي للبنوك. ووفقاً لهذه المنهجية، جاءت نتائج كل من فنلندا، وهونغ كونغ، وسويسرا، ولوكسمبورج، والنرويج الأعلى في استقرار الأسواق المالية (جميعها أعلى من ٩٥ نقطة)، في حين جاءت الهند والصين وروسيا وإيطاليا – (كلها حصلت على ٨٤ نقطة أو أقل) من بين اقتصادات مجموعة العشرين التي يتسم أداء النظم المالية بها بالضعف. وبشكل أكثر تحديدا: أثر أداء الهند المنخفض نسبيا في سلامة النظام المصرفي ونسب رأس المال التنظيمي على نتيجتها في هذه الركيزة (٨٣,٢)؛ وجاءت الصين في المركز ١١٣ بـ ٨٠,١ نقطة مما يشير إلى تهدد استقرارها المالي بالنمو السريع للائتمان الخاص؛ بينما ظهر استقرار النظام المالي في روسيا (٧٩,٥ نقطة) محدودا إلى حد ما بسبب الهشاشة النسبية لمصارفها؛ ويُعزى أداء إيطاليا (٧٦,٤) بشكل رئيسي إلى ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة في الميزانية العامة للمصارف في عام ٢٠١٦.

إن تحقيق المساواة والاستدامة والنمو ممكن ولكنه يحتاج إلى قيادة استباقية بعيدة النظر. وهناك إجماع عالمي حول الحاجة إلى نموذج أكثر شمولية للتقدم الاقتصادي يعزز تحقيق مستويات معيشية أعلى للجميع، ولا يضر بالأجيال القادمة. في هذا الإطار، تشير النتائج إلى أنه لا يمكن المفاضلة بين المساواة والنمو: فمن الممكن أن تكون مؤيدا للنمو و"للمساواة" في نفس الوقت، كما يتضح من الأداء القوي للعديد من بلدان شمال أوروبا على مستوى التنافسية والادماج. كما أن العلاقة بين الأداء في مؤشر التنافسية العالمية والتدابير البيئية أقل قوة، فالاقتصادات الأكثر تنافسية تترك آثار إيكولوجية أكبر، ولكنها الأكثر فعالية (تأثيرها لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي الأقل). ولذلك يتعين على القادة تحديد أولويات طويلة الأجل والجهود الاستباقية اللازمة لخلق دورات افتراضية بين المساواة والاستدامة والنمو.